



السياسة المالية لدعم مرحلة التعافي من تداعيات جائحة كورونا

وزارة المالية
المملكة الأردنية الهاشمية





الاستجابة الحكومية السريعة لمواجهة تداعيات جائحة كورونا والحد من الاثار الناجمة عنها من خلال اتخاذ العديد من الاجراءات ومنها:

قطاع الحماية الاجتماعية خلال الاعوام 2020-2021:

- تنفيذ عدد من برامج الحماية الاجتماعية من قبل صندوق المعونة الوطنية كبرامج التكافل والدعم التكميلي والالتزام بدفع الدعم النقدي لمستحقيه.
- تعزيز وتطوير شبكة الامان الاجتماعي وربطها بمنظومة التعليم والصحة والعمل.
- كما عملت الحكومة على اتخاذ العديد من القرارات والإجراءات الهادفة الى إيجاد البيئة الكفيلة والملائمة لتحفيز الاستثمار، إضافة الى حرصها التام على دعم القطاعات الأكثر تضررا خلال الجائحة والمتمثلة بقطاع السياحة والزراعة والنقل والعمالة.

ضخ السيولة اللازمة في الاقتصاد 2020-2021:

- تخفيض كلف التمويل وزيادة الأجال للتسهيلات القائمة والمستقبلية للقطاعات الاقتصادية.
- اعداد برنامج تمويلي ميسر لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة بمبلغ 500 مليون دينار من البنك المركزي من خلال الجهاز المصرفي وبكفالة الشركة الأردنية لضمان القروض وتحمل الخزينة العامة 2% من فوائد هذه القروض.
- تسديد المتأخرات والمطالبات المستحقة بهدف توفير السيولة وتحفيز الطلب.
- ضخ سيولة إضافية في الاقتصاد الوطني من خلال تخفيض الاحتياطي النقدي الإلزامي.
- تأجيل استحقاق ضريبة المبيعات لحين قبض المبالغ وليس عند عملية البيع.



يتبع: الاستجابة الحكومية السريعة لمواجهة تداعيات جائحة كورونا والحد من الاثار الناجمة عنها
من خلال اتخاذ العديد من الاجراءات ومنها:

دعم القطاع الصحي

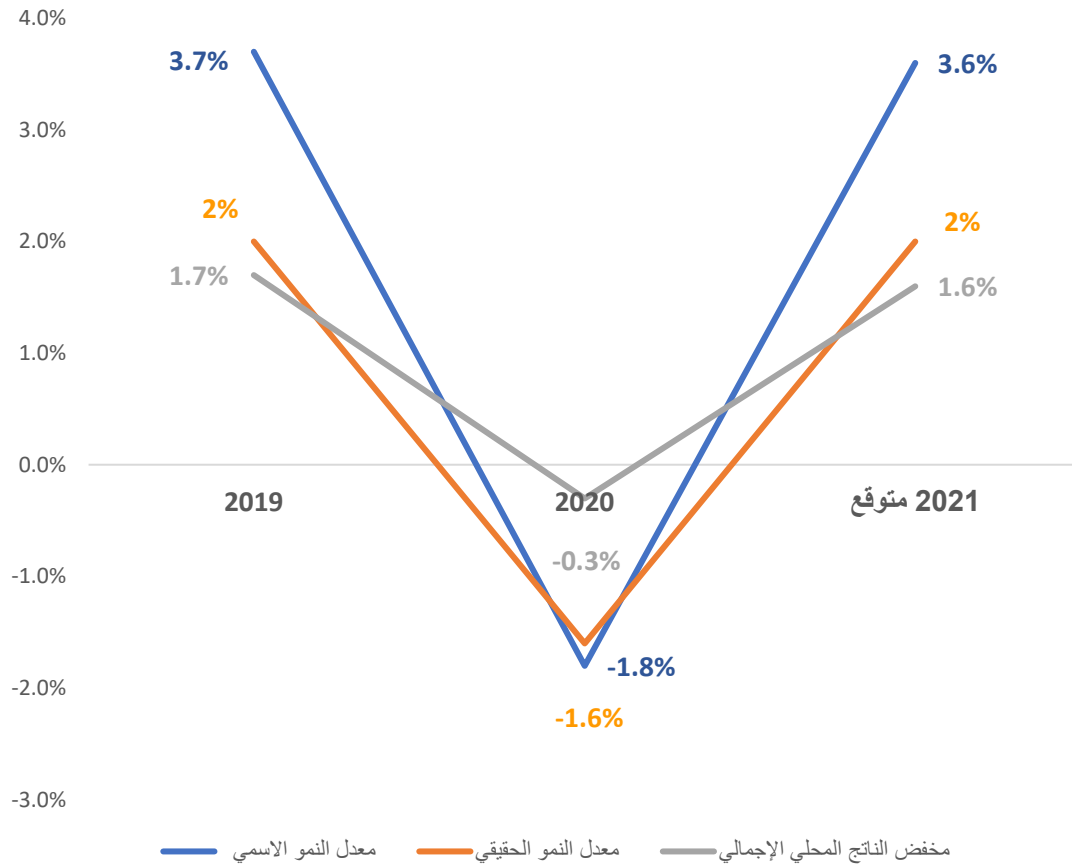
رصد المخصصات المالية اللازمة
للمعالجات الطبية

إنفاق كل ما يلزم صحياً للحفاظ على
صحة المواطن الاردني في ظل المخاطر
الصحية المترتبة على جائحة كورونا

رفع سقف الانفاق من صندوق كورونا
بقيمة 165 مليون دينار خلال العام
2021.

تم انشاء صندوق للنفقات الطارئة (صندوق كورونا)
لمواجهة تداعيات جائحة كورونا الغاية منه بناء
مستشفيات ميدانية وانشاء وتجهيز مناطق الحجر الصحي
والمطاعم وشراء مستلزمات ومعدات طبية لتحسين واقع
النظام الصحي ورفع جاهزيته وقدرته والارتقاء بمستوى
خدمات صحية مختلفة، على ان لا تتجاوز الانفاق منه
0.5% من الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغ المدفوع من
الصندوق خلال عام 2020 ما قيمته 100 مليون دينار.

المحافظة على الاستقرار المالي خلال العام 2021 على الرغم من انكماش الناتج المحلي الاجمالي في عام 2020.



عودة النشاط الاقتصادي الى ما قبل الجائحة:

على الرغم من تأثير تداعيات جائحة كورونا على معظم دول العالم، إلا أن الاقتصاد الأردني ومن خلال استخدام أدوات السياستين المالية والنقدية والفتح التدريجي للقطاعات الاقتصادية استطاع أن يخرج من هذه الازمة والعودة الى معدلات النمو الاقتصادي الموجبة، حيث بلغ معدل النمو الحقيقي خلال الثلاث ارباع الأولى من العام 2021 ما نسبته 2%، في حين بلغ معدل النمو الاسمي

2021 متوقع	2020	2019	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)
32,157	31,025	31,600	3.1%



أبرز الإنجازات على الصعيد الدولي:

انتهاء متطلبات المراجعتين الثانية والثالثة ضمن برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي (2022-2024) الذي يتم تنفيذه مع صندوق النقد الدولي.

المحافظة على الاستقرار المالي من خلال تعزيز ثقة الوكالات الدولية للتصنيف الائتماني بالاقتصاد الوطني.

أبرز الإنجازات على الصعيد المحلي:

تحقيق معدلات نمو موجبة خلال عام 2021.

تحقيق التقديرات المستهدفة للإيرادات المحلية في قانون الموازنة العامة لعام 2021.

انخفاض عجز الموازنة الفعلي بما قيمته 243 مليون دينار مقارنة مع العجز المقدر في قانون الموازنة العامة.



وضع خطة للاستمرار في المحافظة على الاستقرار المالي ودعم مرحلة التعافي من الجائحة

بُنيت موازنة عام 2022 على أبرز المرتكزات التالية:

- الاستمرار بدعم شبكة الحماية الاجتماعية من خلال رفع المخصصات المالية لصندوق المعونة الوطنية بقيمة 40 مليون دينار.
- تمديد برنامج استدامة (الضمان الاجتماعي) الى شهر حزيران 2022 الذي يسمح للمنشآت المستفيدة من برنامج استدامة بإعادة جدولة المديونية المترتبة عليها للمرة الثانية والاستفادة من الاعفاء من الفوائد والغرامات، حيث بلغ عدد المنشآت المستفيدة من برنامج استدامة واستدامة المعدل 2400 منشأة يعمل بها ما يزيد على 41 ألف عامل.
- استمرار الحكومة بعدم فرض أية رسوم أو ضرائب جديدة.
- تعزيز مبدأ الاعتماد على الذات عبر تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية.
- رفع الإنفاق الرأسمالي في موازنة 2022 بنسبة 43% ورفع المخصصات لجذب الاستثمارات السياحية.
- رصد مخصصات لمحاربة أزمة كورونا صحياً بهدف توفير الرعاية الصحية اللازمة للمواطن بقيمة 110 مليون دينار.
- رصد مخصصات لتشغيل الشباب الاردني بقيمة 80 مليون دينار، عبر برنامج التشغيل الوطني ضمن برنامج أولويات عمل الحكومة 2021-2023.

إجراءات حكومية أخرى تم اتخاذها في بداية العام الحالي:

- رصد المخصصات المالية اللازمة لدعم القطاع الصحي في مواجهة تداعيات الجائحة وبما نسبته 0.3% من الناتج المحلي الاجمالي خلال العام 2022.
- تم تمديد اعفاء الشقق والأراضي من رسوم التسجيل وضريبة بيع العقار حتى تاريخ 31/3/2022 لغايات تشجيع النشاط العقاري
- الاستمرار بمكافحة التهرب والتجنب الضريبي.
- جاري العمل على تعديل قانون الاستثمار.

شكرا لحسن استماعكم